الباب الأول

المقدمة

الفصل الأول: خلفية البحث

إن علم الحديث رفيع القدر، عظيم الفخر، شريف الذِكر، لا يعتني به إلا كل حبر، ولا يحرمه إلا كل غمر، ولا تفنى محاسنه على ممر الدهر، وهو علم يُعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها[1]؛ وهو من أشرف العلوم الشرعية.

والسنة النبوية هي المصدر الأساسي للتشريع الإسلامي، ومبينة لكتاب الله، وهدى للناس، كما قال تعالى: ﴿**وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ**﴾[2].

---

[1] السيوطي، أبو فضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، *تدريب الراوي في شرح تقريب النووي* (الطبعة الأولى؛ الرياض: دار العاصمة، ١٤٢٣هـ)، ج. ١، ص. ٣٣ و٣٧.

[2] سورة النحل، الآية: ٦٤.

وقد حفظ العلماء الجهابذة السنة النبوية، وقام الصحابة رضوان الله عليهم بها حفظا وتبليغا لمن بعدهم، وفي عصر التابعين ابتدأ تدوينها في السطور بعد حفظهم لها في الصدور، وكذا من بعدهم.

وقد ألف المحدثون الكتب التي جُمعت فيها الأحاديث الصحيحة، وأصح تلك الكتب الصحيحان للإمام البخاري ومسلم رحمهما الله، قال النووي رحمه الله: "اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول"[٣]، وبعد ظهور الصحيحين اعتنى المحدثون بهما، ومنهم من استخرج عليهما ومنهم من استدرك عليهما.

وممن استدرك على الصحيحين أبو عبد الله الحاكم حيث ألف الكتاب المسمى بـ"المستدرك على الشيخين"[٤]، وجعله استدراكا على الصحيحين، وادعى أن هناك الأحاديث الصحيحة لم يخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما، وهي على شرطهما أو أحدهما، كما قال رحمه الله في مقدمته: "وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث، رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام

---

[٣] النووي، أبو زكريا محي الدين يحي بن شرف، *المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج* (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٤٧هـ)، ج. ١، ص. ٢١٤.

[٤] "المستدرك" هو جمع ما فات أحد المصنفِين في كتاب معين مما هو على شرطه فيه. (انظر المستدرك، ج. ١، ص. ٤٤). وسيأتي خلاف هذه التسمية في مبحثه.

أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة، والله المعين على ما قصدته، وهو حسبي ونعم الوكيل"[٥].

وسبب تأليف هذا الكتاب، **أولا**: أن جماعة من المبتدعة الذين يشمتون برواية الآثار كأنهم انتقصوا عمل المحدثين وقالوا لهم: لم يصح عندكم من الأحاديث إلا ما أخرجه البخاري ومسلم، فما الفائدة من اشتغالكم بهذا العلم، **ثانيا**: سؤال جماعة من أهل العلم إياه أن يضع كتابا يجمع فيه الأحاديث التي هي على شرط الشيخين أو أحدهما ولم يخرجاها، للردِّ على هؤلاء المبتدعة وأنه قد صح من الأحاديث غير ما أخرجه الشيخان؛ كما قال رحمه الله في مقدمته: "وقد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الآثار، بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه الأسانيد المجموعة المشتملة على ألف جزء أو أقل أو أكثر منه كلها سقيمة غير صحيحة، وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له، فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما، وقد خرج جماعة من علماء عصرهما ومن بعدهما عليهما أحاديث قد أخرجاها، وهي معلولة"[٦].

---

[٥] الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، *المستدرك على الصحيحين* (الطبعة الأولى؛ القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٥هـ)، ج. ١، ص. ٢١٤.

[٦] الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، *المستدرك على الصحيحين*، ج. ١، ص. ٢١٣-٢١٤.

ولكن الحاكم مع إمامته وجلالته وُصف بالتساهل في تصحيح الأحاديث. قال ابن الصلاح رحمه الله: "هو واسع الخَطْوِ في شرط الصحيح متساهل في القضاء به"[٧]، وقال النووي رحمه الله: "وأما قول الحاكم إنه حديث صحيح فمردود فإنه متساهل"[٨]، وقال الزيلعي رحمه الله: "ومن أكثرهم تساهلاً، الحاكم أبو عبد الله في كتابه المستدرك، فإنه يقول: هذا حديث على شرط الشيخين، أو أحدهما، وفيه هذه العلة، إذ لا يلزم من كون الراوي محتجاً به في الصحيح أنه إذا وجد في أي حديث، كان ذلك الحديث على شرطه لما بيناه، بل الحاكم كثيراً ما يجيء إلى حديث لم يُخرَّج لغالب رواته في الصحيح"[٩].

بناء على ما تقدم بيانه، أراد الباحث أن يقوم بتخريج بعض الأحاديث التي أوردها الحاكم في كتابه، ودراستها سندا ومتنا لمعرفة مدى موافقة الحاكم للشيخين في شرطهما أو أحدهما، وتساهله فيها، والبحث مقدم لقسم علوم الحديث للحصول على الدرجة الجامعية (S.Ag.)، وتخريج أحاديث هذا الكتاب مشروع علمي من قبل القسم بحيث كلف

---

[٧] ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، *معرفة أنواع علوم الحديث* (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤٠٦هـ)، ص. ٢٢.

[٨] النووي، أبو زكريا محي الدين يحي بن شرف، *المجموع شرح المهذب* (القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٤٤-١٣٤٧هـ)، ج. ٤، ص. ٥٩٢.

[٩] الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد، *نصب الراية لأحاديث الهداية* (الطبعة الأولى؛ بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، ١٤١٨هـ)، ج. ١، ص. ١١.

مجموعة من الطلاب بتخريج الأحاديث المحددة من هذا الكتاب معتمدا على طبعة دار التأصيل.

وفيما يلي الأحاديث التي سيقوم الباحث بتخريجها ودراستها:

١.حديث أبي هريرة رضي الله عنه رقم ٩٦٩ (**أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَا يَضَعْ نَعْلَيْهِ عَنْ يَمِينِهِ، وعَنْ يَسَارِهِ، إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ عَنْ يَسَارِهِ أَحَدٌ، وَلْيَضَعْهُمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ»**).

٢.حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه رقم ٩٧٠ (**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ، فَخَلَعَ النَّاسُ نِعَالَهُمْ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «لِمَ خَلَعْتُمْ نِعَالَكُمْ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ خَلَعْتَ فَخَلَعْنَا، قَالَ: «إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ بِهِمَا خَبَثًا، فَإِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلْيَقْلِبْ نَعْلَيْهِ فَلْيَنْظُرْ فِيهِمَا خَبَثٌ، فَإِنْ وَجَدَ خَبَثًا فَلْيَمْسَحْهُمَا بِالْأَرْضِ، ثُمَّ لِيُصَلِّ فِيهِمَا»**).

٣. حديث شدّاد بن أوس رضي الله عنه رقم ٩٧١ (**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خَالِفُوا الْيَهُودَ فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ فِي خِفَافِهِمْ، وَلَا نِعَالِهِمْ»**).

الفصل الثاني: تحديد المسائل

بناء على ما تقدم في خلفية البحث يمكن أن تحدد المسألة على ثلاث المسائل:

١. من أخرج أحاديث المستدرك رقم (٩٦٩-٩٧١) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة سوى الحاكم؟

٢. ما درجة تلك الأحاديث ؟

٣. هل وقع تساهل الحاكم في تلك الأحاديث؟

الفصل الثالث: أهداف البحث

من خلال تحديد المسائل تكون أهداف البحث ما يلي:

١. معرفة من أخرج أحاديث المستدرك رقم (٩٦٩-٩٧١) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة سوى الحاكم.

٢. معرفة درجة تلك الأحاديث.

٣. معرفة وقوع تساهل الحاكم في تلك الأحاديث أو عدمه.

الفصل الرابع: الدراسات السابقة

بعد أن قام الباحث بمطالعة بعض الكتب والبحوث والرسائل العلمية المتعلقة بهذا الموضوع، لم يجد الباحث بحثا مستقلا في هذا الموضوع، ووجد الباحث بعض البحوث لها صلة بهذا الموضوع، وهي ما يلي:

١. "المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم دراسة وتحقيقا"، وهو مشروع لعدد من البحوث العلمية التي كتبها الباحثون لنيل درجة الدكتوراه في كلية الدعوة وأصول الدين بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى بمكة، وبلغ عدد الباحثين إثني عشر باحثا، منهم:

١) عطية بن نوري بن محمد بن خلف السيد الفقيه، سنة ٢٠١٣م، رقم ٢٣٩٨-٢٨٨٢.[١٠]

٢) عبد العزيز بن عبد الله الحاج التمبكتي، سنة ٢٠١٤م، رقم ٧٢٧٤-٧٧٧٧.[١١]

---

[١٠] الفقيه، عطية بن نوري بن محمد بن خلف السيد، "المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم من حديث (إن سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله) إلى نهاية حديث (مراء بالقرآن كفر)"، *رسالة الدكتوراه: جامعة أم القرى*، ١٢٠٦ ورقة (٢٠١٣م).

[١١] التمبكتي، عبد العزيز بن عبد الله الحاج، "المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥هـ دراسة وتحقيقا من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (الراحمون يرحمهم الله) إلى نهاية حديث ابن عباس رضي الله عنه (اتقوا بيتا يقال له الحمام)"، *رسالة الدكتوراه: جامعة أم القرى*، ٩١٢ ورقة (٢٠١٤م).

٣) عبد المجيد بن عبد الواحد علي الشرقي، سنة ٢٠١٥م، رقم ٤٧٢-٩٣٤.[١٢]

وتشتبه هذه الرسائل مع هذا البحث في أصل الموضوع وهو كتاب المستدرك، ويفترقان في أن تلك الرسائل ركزت في جانب التحقيق للكتاب مع دراسة أحاديثه مختصرة، وهذا البحث في تخريج أحاديث المستدرك للحاكم رقم (٩٦٩-٩٧١) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، والوقوف على درجة تلك الأحاديث صحة وضعفا مع الوقوف على تساهل الحاكم في تلك الأحاديث أو عدمه.

٢. "تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم النيسابوري والحافظ الذهبي"، وهي رسالة جامعية تقدم بها الباحث عزيز رشيد محمد الدايني في الجامعة الإسلامية ببغداد لنيل درجة الماجستير[١٣]، وهذا الباحث أثبت الأدلة والأمثلة على أن سكوت الذهبي في 'التلخيص' ليس إقرارا لحكم الحاكم في 'المستدرك' على الأحاديث، وهو أمر يعرف قيمته المهتمّون بعلم الحديث والمصطلح. وتشتبه هذه الرسالة مع هذا البحث في أصل الموضوع

---

[١٢] الشرقي، عبد المجيد بن عبد الواحد علي، "المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم (٣٢١-٤٠٥هـ) دراسة وتحقيقا من حديث (إذا أفضى أحدكم إلى ذكره فلا يصل حتى يتوضأ) إلى نهاية حديث (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي فمرت شاة بين يديه)"، *رسالة الدكتوراه: جامعة أم القرى*، ١٣٣٢ ورقة (٢٠١٥م).

[١٣] الدايني، عزيز رشيد محمد، "تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم النيسابوري والحافظ الذهبي"، *رسالة الماجستير: الجامعة الإسلامية ببغداد* (٢٠٠٦م).

وهو كتاب المستدرك، ويفترقان في أن تلك الرسالة ركزت في منهج الذهبي في تلخيص المستدرك وتصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم والذهبي، وهذا البحث في تخريج أحاديث المستدرك للحاكم رقم (٩٦٩-٩٧١) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، والوقوف على درجة تلك الأحاديث صحة وضعفا مع الوقوف على تساهل الحاكم في تلك الأحاديث أو عدمه.

٣. "دراسة الأحاديث التي سكت عليها الحاكم في المستدرك والذهبي في التلخيص من باب 'ذكر سعد القرظ رضي الله عنه' من كتاب معرفة الصحابة إلى نهاية كتاب المستدرك"، وهي رسالة جامعية تقدم بها الباحث سلطان بن سليم الصاعدي في الجامعة الإسلامية بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بقسم فقه السنة ومصادرها بالمدينة النبوية لنيل درجة الماجستير لعام ١٩٩٩م[١٤]، وقد سلك الباحث المنهج الكيفي خلال بحثه، ومن نتائج البحث أن الأحاديث المسندة المرفوعة التي سكت عليها الحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه من باب 'ذكر سعد القرظ رضي الله عنه' من كتاب معرفة الصحابة إلى نهاية كتاب المستدرك بلغت مائة وتسعة وخمسين حديثا، منها سبعة وستون حديثا صحيحا، وسبعة وأربعون حديثا حسنا، وأربعة وأربعون حديثا ضعيفا، وأنه تبين

[١٤] الصاعدي، سلطان بن سليم، "دراسة الأحاديث التي سكت عليها الحاكم في المستدرك والذهبي في التلخيص من باب 'ذكر سعد القرظ رضي الله عنه' من كتاب معرفة الصحابة إلى نهاية كتاب المستدرك"، *رسالة الماجستير: الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية* (١٩٩٩م).

للباحث من خلال دراسة تلك الأحاديث أن الحاكم رحمه الله لا يسكت على الأحاديث إلا بسبب يمنعه من الحكم عليها بالصحة وهي المنية التي أعجلته، ولو مد الله في عمره لأعاده النظر في تلك الأحاديث. وتشتبه هذه الرسالة مع هذا البحث في أصل الموضوع وهو كتاب المستدرك، ويفترقان في أن تلك الرسالة ركزت في دراسة الأحاديث التي سكت عليها الحاكم في المستدرك والذهبي في التلخيص من باب 'ذكر سعد القرظ رضي الله عنه' من كتاب معرفة الصحابة إلى نهاية كتاب المستدرك، وهذا البحث في تخريج أحاديث المستدرك للحاكم رقم (٩٦٩-٩٧١) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، والوقوف على درجة تلك الأحاديث صحة وضعفا مع الوقوف على تساهل الحاكم في تلك الأحاديث أو عدمه.

٤. "الأحاديث التفسيرية في سورة البقرة من الآية ١٦٠ إلى نهاية السورة في المستدرك على الصحيحين دراسة تحليلية"، وهي رسالة جامعية تقدمت بها الباحثة حنين ستار خليفة محمد الفهداوي في جامعة الأنبار بكلية التربية للبنات لنيل درجة الماجستير لعام ٢٠٢١م[١٥]، وقد سلكت الباحثة المنهج الكمي الإستقرائي خلال بحثها، ومن أهم نتائج البحث أن الأحاديث التي رواها الحاكم فيما يخص سورة البقرة منها صحيحة لذاتها، ومنها

---

[١٥] الفهداوي، حنين ستار خليفة محمد، "الأحاديث التفسيرية في سورة البقرة من الآية ١٦٠ إلى نهاية السورة في المستدرك على الصحيحين دراسة تحليلية"، *رسالة الماجستير: جامعة الأنبار بالرمادي* (٢٠٢١م).

صحيحة لغيرها، ومنها حسنة لذاتها، ومنها حسنة لغيرها، ومنها ضعيفة، وأن الحاكم في الحكم عليها قد وافق شرط الشيخين في مواضع. وتشتبه هذه الرسالة مع هذا البحث في أصل الموضوع وهو كتاب المستدرك، ويفترقان في أن تلك الرسالة ركزت في دراسة الأحاديث التفسيرية في سورة البقرة من الآية ١٦٠ إلى نهاية السورة في المستدرك على الصحيحين، وهذا البحث في تخريج أحاديث المستدرك للحاكم رقم (٩٦٩-٩٧١) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، والوقوف على درجة تلك الأحاديث صحة وضعفا مع الوقوف على تساهل الحاكم في تلك الأحاديث أو عدمه.

٥. "مفهوم الشاذ عند الإمام الحاكم رحمه الله وتطبيقه في أحاديث المستدرك التي حكم عليها الإمام الحاكم بالصحة والشذوذ معا"، وقد كتب هذا البحث الأستاذ نور خالص بن كورديان والأستاذ محمد كورنيني لعام ٢٠١٩[١٦]، وقد سلك الباحثان المنهج الإستقرائي والتتبع في جمع البيانات والمنهج الكيفي في تحليل البيانات، ونتائج هذا البحث أن الأحاديث التي حكم عليها الحاكم بالصحة والشذوذ معاً في 'مستدركه' في ثلاثة أحاديث فقط، ودرجة تلك الأحاديث كما يلي: الحديث الأول أنه صحيح تفرد به إبراهيم بن زياد وهو ثقة، والحديث الثاني حسن لغيره تفرد به جعفر بن برقان وهو ثقة، والحديث

[١٦] ابن كورديان، نور خالص ومحمد كورنيني، "مفهوم الشاذ عند الإمام الحاكم رحمه الله وتطبيقه في أحاديث المستدرك التي حكم عليها الإمام الحاكم بالصحة والشذوذ معا"، *Al-Majaalis: Jurnal Dirasat Islamiyah,* Vol. 6, No. 2 (2019).

الثالث حسن لذاته تفرد به الهيثم بن جديد وهو ثقة، فالشاذ عند الإمام الحاكم هو تفرد ثقة وليس له أصل بمتابع، وبعد تطبيق مصطلح الشذوذ عند الحاكم على أحاديث المستدرك التي حكم عليها الحاكم بالصحة والشذوذ معا تبين أن الحاكم قد التزم بمصطلح الشاذ وهو تفرد ثقة. ويشتبه هذا البحث مع بحثي في أصل الموضوع وهو كتاب المستدرك، ويفترقان في أن ذاك البحث ركز في دراسة مفهوم الشاذ عند الإمام الحاكم رحمه الله وتطبيقه في أحاديث المستدرك التي حكم عليها الإمام الحاكم بالصحة والشذوذ معا، وهذا البحث في تخريج أحاديث المستدرك للحاكم رقم (٩٦٩-٩٧١) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، والوقوف على درجة تلك الأحاديث صحة وضعفا مع الوقوف على تساهل الحاكم في تلك الأحاديث أو عدمه.

٦. "تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم"، وهو مشروع لعدد من البحوث العلمية التي كتبها الطلاب لاستيفاء شروط التخرج ونيل الدرجة الجامعية (S.Ag.) بقسم علوم الحديث بكلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية بجمبر، وقد بلغ عددهم ثلاثة وثلاثين طلابا، منهم:

١) أرنا الفردوس، سنة ٢٠٢٢، رقم ١٧٨-١٨٥ من كتاب الإيمان.

٢) إمام برايغو، سنة ٢٠٢٣، رقم ٧٠٣-٧١٦ من كتاب الصلاة.

٣) محمد هداية الأكبر، سنة ٢٠٢٢، رقم ٦٦٤-٦٧٣ من كتاب الطهارة.

ويقع نصيبي في هذا المشروع بهذا العنوان برقم ١١٥، ولم يزل عدد من الطلاب في أثناء إعداد بحوثهم.

الفصل الخامس: الإطار النظري

اعتمد الباحث على القواعد، والضوابط المعروفة عند المتخصصين في علم الحديث للوصول إلى غاية أهداف البحث، وهي:

١. جمع طرق الحديث.

٢. النظر في اختلاف رواة الحديث.

٣. دراسة أسانيد الحديث على وفق القواعد في علم الجرح والتعديل.

٤. تطبيق منهج المحدثين في الحكم على الحديث.

الفصل السادس: منهج البحث

سلك الباحث في هذا البحث على المنهج التالي:

١. نوع البحث:

يعتبر هذا البحث من البحوث المكتبية، وذلك أن الباحث قام بمطالعة الكتب، والرسائل العلمية المتعلقة بموضوع البحث.

٢. منهج جمع البيانات:

سلك الباحث في جمع البيانات في هذا البحث منهجا كيفيا، واعتمد الباحث على مصدرين، الرئيس والثانوي:

١) المصدر الرئيس، فهو كتاب المستدرك على الصحيحين للحاكم بنسخة (دار التأصيل) بالطبعة الأولى لعام ١٤٣٥هـ.

٢) المصدر الثانوي، فهو كتب الأحاديث، والرجال، وكتب الجرح والتعديل، والطبقات، والشروح، والمقالات العلمية التي لها علاقة بهذا البحث.

٣. منهج تحليل البحث:

سلك الباحث في تحليل البيانات في هذا البحث منهجا استقرائيا ووصفيا، وذلك بدراسة سند الحديث، والنظر إلى رواته ثم بدراسة متنه ثم الحكم عليه.

٤. منهج عرض البيانات:

منهج الباحث في عرض البيانات، ما يلي:

١) ذكر ترجمة المؤلف وهو أبو عبد الله الحاكم والتعريف بكتابه المستدرك على الصحيحين.

٢) ذكر الأحاديث المختارة التي وردت في كتاب المستدرك على الصحيحين ثم قام بتخريجها، وهي تكون ب:

أ. ذكر أحاديث المؤلف كاملة بأسانيدها ومتونها كما هي المكتوبة في الكتاب.

ب. ذكر الأحاديث المتابعة لحديث الأصل. ويتم عرضها بترتيب المصادر على ما هو المشهور لدى أهل الفن، فتُقدم الكتب الستة على غيرها ثم ترتيب باقي المصادر على وفيات المؤلفين.

ت. رسم شجرة الأسانيد.

ث. الاكتفاء بعزو الحديث إلى الشيخين أو أحدهما إن كان في الصحيحين أو أحدهما بدون ذكر طرق أخرى.

ج. صياغة التخريج ودراسة الأسانيد، وهي تكون ب:

أ) دراسة رواة الحديث المؤثر عليه صحة وضعفا، والأهم في ذلك مدار الحديث ومن فوقه ومن دونه على حسب الحاجة.

ب) ذكر كلام النقاد للراوي جرحا وتعديلا، إن كان الراوي متفقا على توثيقه أو تضعيفه، فيكتفي الباحث بحكم الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله في كتابه "التقريب" إن كان مترجما فيه وإن لم يكن فيه نُقل كلامه عن غيره من المراجع، وإن كان الراوي ممن اختلف في توثيقه أو تضعيفه، فينقل الباحث كلام الأئمة على الراوي ويرجح بين تلك الأقوال.

ت) ذكر الشواهد إذا كان الحديث ضعيفا إن وجد.

ح. الحكم على الحديث مع ذكر علته وكلام العلماء في الحكم على الحديث.

خ. ذكر معاني الغريب في الحديث وفوائده.

الفصل السابع: خطة البحث

يحتوي البحث على أربعة أبواب، وهي:

الباب الأول: المقدمة، وفيها سبعة فصول:

الفصل الأول: خلفية البحث.

الفصل الثاني: تحديد المسائل.

الفصل الثالث: أهداف البحث.

الفصل الرابع: الدراسات السابقة.

الفصل الخامس: الإطار النظري.

الفصل السادس: منهج البحث.

الفصل السابع: خطة البحث.

الباب الثاني: المدخل إلى موضوع البحث، وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف "أبي عبد الله الحاكم النيسابوري"، وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته العلمية.

المبحث الثالث: أشهر شيوخه وتلاميذه.

المبحث الرابع: ثناء العلماء على الحاكم ونقدهم عليه.

المبحث الخامس: مؤلفاته.

المبحث السادس: عقيدته.

المبحث السابع: وفاته.

الفصل الثاني: التعريف بالكتاب "المستدرك على الصحيحين"، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تسمية الكتاب وموضوعه.

المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب.

المبحث الثالث: شرط الحاكم في الكتاب ومنهجه فيه.

المبحث الرابع: تقسيم الأحاديث في المستدرك.

المبحث الخامس: أقوال العلماء في نقد المستدرك.

المبحث السادس: عناية العلماء به.

الباب الثالث: تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم رقم (٩٦٩-٩٧١) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: دراسة حديث أبي هريرة رضي الله عنه رقم ٩٦٩ (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَا يَضَعْ نَعْلَيْهِ عَنْ يَمِينِهِ، وعَنْ

يَسَارِهِ، إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ عَنْ يَسَارِهِ أَحَدٌ، وَلْيَضَعْهُمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ»)، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع طرق الحديث.

المبحث الثاني: رسم شجرة الأسانيد.

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الأسانيد.

المبحث الرابع: خلاصة الحكم على الحديث.

المبحث الخامس: شرح الغريب في الحديث وذكر فوائده.

الفصل الثاني: دراسة حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه رقم ٩٧٠ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ، فَخَلَعَ النَّاسُ نِعَالَهُمْ... الحديث)، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع طرق الحديث.

المبحث الثاني: رسم شجرة الأسانيد.

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الأسانيد.

المبحث الرابع: خلاصة الحكم على الحديث.

المبحث الخامس: شرح الغريب في الحديث وذكر فوائده.

الفصل الثالث: دراسة حديث شدّاد بن أوس رضي الله عنه رقم ٩٧١ (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خَالِفُوا الْيَهُودَ فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ فِي خِفَافِهِمْ، وَلَا نِعَالِهِمْ»)، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع طرق الحديث.

المبحث الثاني: رسم شجرة الأسانيد.

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الأسانيد.

المبحث الرابع: خلاصة الحكم على الحديث.

المبحث الخامس: شرح الغريب في الحديث وذكر فوائده.

الباب الرابع: الخاتمة، وفيها ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: نتائج البحث.

النقطة الثانية: التوصيات.

النقطة الثالثة: الفهارس، وهي:

١. فهرس الآيات.

٢. فهرس الأحاديث.

٣. فهرس الأعلام.

٤. فهرس المصادر والمراجع.